

ابراهيم الامين

سوريا لا تقايز الجولان بأي أثمان سياسية أو أمنية

تبدلت الأحوال كثيراً بعد جملة التطورات الأخيرة التي شهدتها ساحة الصراع العربي - الإسرائيلي. وسيمر بعض الوقت قبل أن تهضم عواصم عربية وجهات سياسية القفزة النوعية في المواجهة. كذلك سيأخذ الإسرائيليون وقتهم قبل أن يخرجوا علينا باستراتيجية جديدة لمواجهة محور المقاومة، أو للحد من وسيلة جديدة لقطع «سلسلة الشر» الممتدة من إيران وسوريا إلى لبنان وفلسطين. في هذه الأثناء، سيكون الجميع مشغولين في الأمور الداخلية التي تحاكي في جانب منها هذا التطور، باعتبار أن اللاعب الأكثر تأثيراً في منطقتنا كما في العالم، أي الولايات المتحدة، سيباشر من جهته الرد على خطوات محور المقاومة.

في إسرائيل، تراجع الحديث عن الحرب. وهو أمر مرتبط بحسابات رياضية بحتة. والمعنى هنا أن إسرائيل، التي توجد فيها قيادة قادرة على اتخاذ قرار الحرب، ولديها ما تحتاج إليه من تغطية أميركية وأوروبية وحتى عربية، تفتقر إلى المعلومة الحاسمة، التي مصدرها الجيش، بأن هناك إمكانية لشن حرب سريعة وناجحة على جبهة الخصوم معاً، بعدما بات واضحاً أن فكرة التعرض لكل قوة على حدة صار محل نقاش. وبانتظار اكتمال الجهودية الإسرائيلية المدانية، فإن الطرف المقابل لن ينال على حريته، بل هو مستنفر أصلاً ويأخذ بالحسبان احتمال حصول حماقة أو عمل يقود إلى حرب شاملة لكنه مستنفر أيضاً لتعزيز إمكاناته على جميع الصعد، ولن يكون بالإمكان وقف هذه العملية التي أخذت زخماً مختلفاً بعد حرب تموز عام 2006. وبالتالي فإن إسرائيل تجد نفسها من جديد أمام المعضلة - المازق: ما العمل؟

فكرة الحرب الشاملة تحتاج إلى جهودية معلوماتية، وهو الأمر الذي أشار إليه الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله قبل يومين، عندما لفت إلى أن إسرائيل في حال حصولها على معلومات وافية عن قوة أعدائها ومكان تموضعهم وطريقة عملهم، ستقدم على حرب. وهذه الجهودية لا تتم إلا من خلال

معادلة المقاومة تغيرت وقرباً انهيار جديد لشبكات تجسس نوعية

مواجهة أمنية مفتوحة. وستظهر الأيام المقبلة أن المعنيين بمكافحة التجسس الإسرائيلي قد تمكنوا من الوصول إلى نتائج باهرة، وهو أمر سيحدث صدمة عند الإسرائيليين أيضاً. وبالتالي فإن كل خطوة تضرب فيها شبكة تجسس، وكل تعزيز للقوة الصاروخية، يمثلان ردياً حقيقياً يقي لبنان وسوريا شر الحرب المدمرة. وهذا قد يفيد في

مناقشة «ثنائي الحرب والسلام» من الذين نظروا أخيراً إلى أن تسليح المقاومة هو بحد ذاته سبب للحرب.

أما الخيار الآخر لدى إسرائيل فهو التوجه صوب تسوية لها أرضية صلبة. والحديث يجري هنا عن الجبهة السورية، لأن قدرة إسرائيل على السماح للفلسطينيين بالحصول على حقوق كاملة ليست متوافرة الآن، وثمة صعوبة كبيرة تحول دون إقدام إسرائيل على هذه الخطوة. كذلك يكون أحد جناحي القوة الفلسطينية لا يزال في منطقة التخادل التي تعطي إسرائيل هامش التفلت أكثر. وبالتالي، فإن المتاح أمام إسرائيل الآن - نظرياً على الأقل - التوجه صوب تسوية مع سوريا، وهو أمر يركز عليه أهل الأمن والعسكر هناك، ولا يعارضه أهل السياسة بقوة.

لكن، كيف يمكن إنجاز تسوية مع سوريا؟ تقول إسرائيل، ويكرر خلفها الغرب وبعض العرب، إن سوريا غير مهتمة بالجولان، وإنما تبحث عن دور إقليمي. وإذا صحّت هذه النظرية، فلا شيء يوجب على دمشق الدخول الآن في تسوية مع تل أبيب ما دامت تحصد ثمن ارتباطها بخيار المقاومة، دوراً إقليمياً متنامياً يوماً بعد يوم. وإذا جرت العودة عن مصلحة سوريا في استعادة الجولان، فإن القواعد التي اتبعت في مفاوضات سابقة لم تعد موجودة الآن، وليس هناك ما يجبر سوريا على الدخول في أي تسوية تتطلب مفاضلة بين الأرض والتطبيع أو السلام الحار، بل في الحد الأدنى للوقائع القائمة اليوم، التي تشتمل على استعداد سوريا لمواجهة أي عدوان إسرائيلي بحرب قاسية، مدعومة من قوى المقاومة ومن إيران، فدمشق غير مستعدة لأي نوع من المفاضلة. وأكثر ما يمكن أن تقدمه لإسرائيل في مقابل تحقيق كامل مطالبها بانسحاب شامل حتى خط 4 حزيران هو تمديد حالة الهدنة القائمة الآن. حتى إن القيادة السورية نفسها، لا تجد لنفسها ما يبرر أي ثمن إضافي ترغب فيه إسرائيل. فكيف إذا كان طموح تل أبيب والغرب أن يكون الثمن فك سوريا لعلاقتها مع إيران وانسحابها من محور المقاومة؟ علماً بأنه يمكن المرء أن يتخيل خطاب الرئيس السوري بشار الأسد في حالة استعادة الجولان، قائلاً لإسرائيل والعالم: إن دمشق متمسكة بحقوق الفلسطينيين وإعادة اللاجئين منهم إلى بيوتهم، ولا ترى أن التسوية تقوم على نحو كامل وعادل إلا من خلال حل يحقق للفلسطينيين مطالبهم.

ماذا تفعل إسرائيل حينذاك؟ هل لنا أن نتخيل سيناريو أبار عام 2000 بأن تبادل إسرائيل إلى حل من طرف واحد مع سوريا؟ ولماذا نستبعد احتمال الخروج على طريقة الخروج من غزة وإخلاء المستوطنات، وكل ذلك تحت شعار: نريد التسوية غصباً عنكم؟ وإذا كانت آلات القياس المنطقية تستبعد فرضية من هذا النوع، فإن البديل الوحيد أمام إسرائيل هو السعي إلى مزيد من الاستعداد الميداني لتحقيق جهودية تتيح لها مواجهة كل خصومها دفعة واحدة. لكن مؤشرات الأرض تقول بأن كل يوم هادئ يمر تتعزز فيه قوة المقاومة وتنهار فيه مداميك بنيان الكيان الإسرائيلي.

وبية: كل الحقيقة لكم

تعويض من الحكومة اللبنانية؟

علمت «الأخبار» من مصدر واسع الاطلاع أن وزير النقل والأشغال العامة غازي العريضي يعتزم أن يتقدم باقتراح للحكومة اللبنانية لدفع «تعويض أولي» لأهالي الضحايا على اختلاف جنسياتهم، وذلك بمعدل مئة ألف دولار لكل ضحية، وذلك قبل انتهاء التحقيقات المتوقع أن تستغرق وقتاً طويلاً كما بينت تجارب سابقة، وبهدف تيسير الأهالي الذين فقدوا معيهم. ولم يعرف إن كان هذا الاقتراح - في حال إقراره - ستعتمده لجنة التحقيق نوعاً من الاعتراف ضمنى بمسؤولية ما عن الحادثة، وهي مسؤولية يحاول اللبنانيون، كما بقية الأطراف الإثيوبيين والأميركيين، نفيها. يذكر أن الوزير العريضي كرم العاملين في برج المراقبة، منوهاً بجهودهم في حادثة الطائرة بالذات، الأمر الذي أثار غضب الإثيوبيين الذين رأوا أن ذلك، إضافة إلى تسريبات أشارت إلى مسؤولية الطيار الإثيوبي «تسييس لكارثة إنسانية من أجل مكاسب سياسية». وعلمت «الأخبار» من مصدر واسع الاطلاع على سير التحقيقات أن التقرير الأولي، الذي لم يصدر بعد، يتوقع إصداره خلال شهرين، وأن وزير العدل إبراهيم نجار تسلّم تقريراً كاملاً سيعينه على مقاربة الوضع القانوني في ظل تهافت شركات محاماة خاصة على استمالة أهالي الضحايا لتوكيلهم في موضوع التعويضات.

تنتظر التحقيق، وفي ضوء نتائجه، نقرر ما إذا كنا سنرفع دعوى أو لا».

عائلة فريد موسى التزمت الصمت حيال هذا الموضوع. أما عائلة الفقيد زياد نعيم القصيفي في بلاط جبيل (جوانا عازار) فلم تنضم حتى الساعة إلى الدعوى على شركة «بوينغ»، وذلك حسب شقيق الضحية جوني، ويضيف الرجل: «الغالي راح ولا شيء يمكن أن يعوض»، إلا أنه يترك الباب مفتوحاً أمام كل الاحتمالات، وخصوصاً أن العائلة تنتظر ما ستؤول إليه التحقيقات والتقرير الرسمي.

وأوضح حنا، عم الضحية طوني الياس الزاخم من بلدة دده في قضاء الكورة (فريد بو فرنسيس)، أن العائلة لم تتقدم بأي دعوى منفردة، بل ربطت مصيرها بمصير الأهالي وبمضمون الاجتماع مع الحريري. وأكدت عائلة الضحية خليل نامي الخازن (ريتا شهوان) أنها لم توكل أحداً في قضية التعويضات، وأنها لن تصرح بأي شيء لوسائل الإعلام قبل نهاية التحقيق، «فالمال والتعويضات لا تهمننا ولن نرجع ابننا». لكن إن كان انضمامهم إلى رافعي الدعوى سيقوي قضية الأهالي لجهة معاقبة المسؤول عن الحادثة، فإنهم مستعدون لذلك.

أما عائلة حنا الكردي فقد قالت لـ «الأخبار» إنها ستشارك في دعوى الأهالي إذا كان هناك من تحرك.

وأمس ودعت بلدة تل عباس الغربي غسان قاطرجي، فيما تشنغ بعلمك ابنها فؤاد اللقيس، غداً الخميس.



أنه يتفق الأهالي على خمسة ويجري توكيلهم لبدء العمل». هكذا، يتعين على الأهالي انتظار «انتخاب الوكلاء»، وهم أصلاً ينتظرون، إذ إن معظمهم أفاد «الأخبار» بأنه لا يمكن رفع الدعوى إلا بعد اتفاق لجنة أهالي الضحايا على الخطوات المقبلة. وهنا، تشير ريم ابنة الضحية غسان قاطرجي إلى أن «العائلة



الجديدة

جمال السرعة الذي لا يُحجب

الجمال. لا يسطع في عيون المعجبين فقط. بل يشع أيضاً في مخيلة المصمم، وبين يدي الحرفي وفي قلب كل مهندس يجمع بين الجمال والسرعة. هذه هي XF.

- المحركات المنورة: V6 1٤٠ حصان ■ V8 ٢٨٥ حصان ■ ٥١٠ حصان سوبرتشارج
- ٢٤ ساعة مساعدة على الطريق ■ ٥ سنوات كفالة المصنع

يَعِدُ طَرَادُش.م.ل.

بيروت، هاتف ٦١٢٦٧٠-٠١، طرابلس ٤١٧٠٤-٠٦

JAGUAR هذه هي جاكوار الجديدة

JAGUAR-ME.COM